

# النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع

يسود اعتراف قوي بوجود تلبية عملية إصلاح القطاع الأمني للاحتياجات الأمنية المختلفة للرجل والمرأة والفتاة والصبي. كما يعتبر إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مفتاح فعالية ومسائلة القطاع الأمني والملكية المحلية وشرعية عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وتعتبر مذكرة التطبيق هذه بمثابة مقدمة موجزة لمزايا إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية إصلاح قطاع الدفاع، كما وتقدم معلومات عملية لكيفية القيام بذلك.

وتعتمد هذه المذكرة على تقرير مطول، وكلاهما جزء من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. وحيث أن الهدف من رزمة الأدوات هذه هو إعداد مقدمة موجزة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي وصانعي سياسات إصلاح القطاع الأمني، تم تضمينها ١٢ أداة مع مذكرات عملية مكملة لها - أنظر معلومات أخرى.

## لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمراً مهماً لعملية إصلاح قطاع الدفاع؟

يستلزم إصلاح قطاع الدفاع إجراء تحول في قطاع الدفاع في دولة ما حتى يتسنى وضع المؤسسات تحت الرقابة المدنية وأن تلتزم بمبادئ المساءلة والإدارة الرشيدة والاحتفاظ بعدد مناسب من القوات وأن يكون تشكيلها ممثلاً وأن تكون مدرّبة ومجهزة لتناسب مع البيئة الإستراتيجية وأن تخضع للقانون الدولي وبذلك تسهم في تحقيق الأهداف الإقليمية والدولية للسلم والأمن.

ويشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعاً هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

يتطلب إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع الدفاع إلى التعرف على خبرات ومعارف واهتمامات المرأة والرجل في عملية وضع سياسات وأسس الدفاع الوطني وتنفيذ هذه السياسات (من خلال عمليات وطنية ودولية) وتقييم النتائج. ويهدف إدخال النوع الاجتماعي في إصلاح قطاع الدفاع إلى:

## تلبية الاحتياجات الأمنية المختلفة داخل المجتمع

- يجب أن تلبية عملية الإصلاح احتياجات جميع أفراد المجتمع، حيث أن تلك الاحتياجات تتنوع بحسب عوامل مثل الجنس والعرق والعمر والقدرات البدنية والميول الجنسية والوضع الاقتصادي ووضع المواطنة والدين.
- يظل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي تهديداً كبيراً على الأمن الإنساني على مستوى العالم. كما يقع الرجال أيضاً ضحايا لهذا النوع من العنف في أشكال مثل المذابح القائمة على الجنس والاعتصاب والعنف المرتبط بالعصابات. ويتعين أن يولى ضمان حماية المرأة والرجل والفتاة والصبي أثناء وبعد النزاع على حد سواء الأولوية في جدول أعمال أي من عمليات الإصلاح.

## المحتويات

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمراً مهماً لعملية إصلاح قطاع الدفاع؟

كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عملية إصلاح قطاع الدفاع؟

التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع

تساؤلات حول عملية إصلاح قطاع الدفاع

معلومات أخرى



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة



## تلبية الاحتياجات المتغيرة لقطاع الدفاع

- طرأت على طبيعة الحروب تغييرات عظيمة التأثير، مما جعل قوات الدفاع - في العديد من السياقات - تشارك في بعثات لحفظ السلام وإعادة الإعمار ذات مهام معقدة تتطلب مهارات مثل التواصل والتفاهم والتعاون مع المدنيين. وعلى ذلك تمكن التعددية في تشكيل القوات وتضمين النوع الاجتماعي في عمليات قطاع الدفاع من تحسين أداء المهام المستجدة المطلوبة منها بشكل أفضل (أنظر الجدول).

## تعزيز الرقابة الديمقراطية المدنية على قوات الدفاع

- من أهم جوانب إصلاح قطاع الدفاع زيادة الرقابة المدنية، حيث تساعد مشاركة المرأة وخبراء النوع الاجتماعي في أجهزة الرقابة على قطاع الدفاع على ضمان تلبية سياسات وبرامج الدفاع لاحتياجات الرجل والمرأة والفتاة والصبي. كذلك يمكن أن توفر منظمات المجتمع المدني النسائية فهماً شاملاً للأمن في عمليات الرقابة المدنية.

### الإمتثال للالتزامات التي تملئها القوانين والمواثيق الدولية

إن الأخذ بزمام المبادرة لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية إصلاح قطاع الدفاع ليس مسألة فاعلية تنفيذية فحسب، بل إنه أيضاً ضروري للانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بالأمن والنوع الاجتماعي. ومن المواثيق الرئيسية:

- مؤتمر وخطة عمل بكين (١٩٩٥)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)
- للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق مجموعة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الإقليمية والدولية.

## كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في إصلاح قطاع الدفاع؟

ينبغي تناول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي على جميع مستويات عملية إصلاح قطاع الدفاع السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

### إدخال النوع الاجتماعي على المستوى السياسي من إصلاح قطاع الدفاع

- ضمان مشاركة الخبراء من الرجال والنساء في الأمور المتعلقة بالنوع الاجتماعي وممثلي الوزارات الحكومية المسؤولين عن المسائل المتعلقة بحقوق المرأة والنوع الاجتماعي والشباب كجزء من جهات مراجعة الدفاع.
- بناء قدرة النوع الاجتماعي لأجهزة الرقابة على قطاع الدفاع من خلال التدريب والتوجيه حول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن والبرامج الإرشادية، الخ.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات النسائية فيما يتعلق بسياسة الدفاع والرقابة على القطاع الأمني، وكذلك إنشاء آليات لزيادة مشاركتها في عمليات إصلاح الدفاع.
- تشجيع الحوار بشأن الرؤية الوطنية للدفاع والأمن من خلال:

### الجدول ١ يمكن أن تزيد مشاركة المرأة في قوات حفظ السلام من فاعلية البعثة للأسباب التالية:

- الحاجة إلى وجود العنصر النسائي ضمن الأفراد العسكريين لتأدية عمليات التفتيش الذاتي للنساء على نقاط التفتيش على الطرقات والمطارات وغير ذلك.
- شعور الرجال والنساء بالارتياح والتقارب عند رؤية مجندات من العسكريين أكثر من الذكور في قوات حفظ السلام.
- إمكانية المشاركات في قوات حفظ السلام الحصول بسهولة على معلومات من النساء المحليات ما يوفر مصدراً قيماً للمخابرات.
- ميل الرجال والنساء من ضحايا الاعتداء الجنسي للإفصاح أكثر عن ذلك للمشاركات في قوات حفظ الأمن.
- المشاركات في قوات حفظ الأمن يقدمن نموذجاً إيجابياً للنساء المحليات للالتحاق بالقوات المسلحة والأمنية.

- قد يقدم أفراد القوات المسلحة على ارتكاب جرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد المدنيين وكذلك ضد أفراد آخرين في القوات المسلحة. وعلى ذلك، إن وجود آلية لتعزيز حقوق الإنسان تأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، كأن يكون ذلك من خلال التدريب على التجاوب مع النوع الاجتماعي وإعمال قواعد السلوك، قد يعزز القضاء على تلك الجرائم والتجاوب معها والمساءلة عنها.

### إنشاء قوات دفاع ومؤسسات أمنية ممثلة

- يقل تمثيل المرأة في الجيوش ووزارات الدفاع وجهات الرقابة العسكرية. وحتى بدون العوائق الرسمية، غالباً ما توجد حدود للترقيات في وظائف النساء.
- يعظم الإدماج الكامل للمرأة في القوات المسلحة من قدرات الجيش للقيام بدوره في حماية المجتمعات الديمقراطية، بما في ذلك الدفاع عن القيم الأساسية مثل المواطنة والمساواة.

وضمن تمثيلها في جهات صنع القرار. وكذلك مراجعة وتعديل السياسات التي تحد من مشاركة المرأة والرجل، بما في ذلك القيود على مشاركة المرأة في الأدوار القتالية أو على ترقيتها إلى أعلى المناصب (أنظر دراسة الحالة (١).

– المشاورات مع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات النسائية في الريف والمدن.  
– جلسات برلمانية والحوارات المفتوحة.  
– الاتصال بوسائل الإعلام.

■ تنفيذ سياسات ملائمة للعائلات مثل منح إجازات الأمومة والأبوة وتوفير دور الحضانة وتسهيلات الرعاية أثناء فترات النهار.

■ إدخال النوع الاجتماعي على المستوى المؤسسي من إصلاح قطاع الدفاع  
■ العمل بفاعلية على إلحاق المرأة بمؤسسات الدفاع

### دراسة حالة ١ زيادة توظيف المرأة والإبقاء على عملها والنهوض بها داخل القوات المسلحة المجرية<sup>١</sup>

نجحت المجر في زيادة نسبة مشاركة المرأة ضمن صفوف قواتها المسلحة من ٤,٣ بالمائة عام ٢٠٠٥ إلى ١٧,٥٦ بالمائة عام ٢٠٠٦. وعندما فتح باب المناصب القتالية أمام المرأة عام ١٩٩٦، تمكنت المرأة من شغل أي منصب داخل القوات المسلحة المجرية. وتشمل الاستراتيجيات التي تبنتها المجر لزيادة توظيف المرأة والإبقاء على عملها والنهوض بها ما يلي:

- سن قانون الخدمة العسكرية الذي يدعم حقوق الرجل والمرأة ويضمن الترقية غير التمييزية على أساس المهارة المهنية والخبرة والأداء ومدة الخدمة.
- إنشاء وحدة تكافؤ الفرص وخطة تكافؤ الفرص داخل إدارات الموارد البشرية.
- تشكيل لجنة خاصة بالمرأة داخل القوات المسلحة المجرية عام ٢٠٠٣ لضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. تجري اللجنة أبحاثاً وتعقد اجتماعات مع المرأة داخل الخدمة لجمع الخبرات التي يتم من خلالها الإعداد لتقييم وضع المساواة بين النوع الاجتماعي بما في ذلك مشكلات وتوصيات التغيير.
- إنشاء شبكة نقاط مركزية للمرأة على مستوى كل وحدة.
- اتخاذ خطوات نحو تحسين أوقات الراحة والظروف الصحية داخل الوحدات.

### دراسة حالة ٢ قواعد السلوك لقوات الأمن والقوات المسلحة في غانا<sup>٢</sup>

تشارك غانا بشكل منتظم بواسطة قوات في بعثات الأمم المتحدة وقد عملت على تضمين قواعد ولوائح الأمم المتحدة التي تحدد معايير سلوك القوات المسلحة في بعثات حفظ السلام في قواعد السلوك الوطنية:

#### الاستغلال والاعتداء الجنسي

يتعين تجنب ما يلي:

- أي تبادل بالنقود أو العمل أو السلع أو الخدمات مقابل الجنس.
- أي نوع من الممارسات الجنسية مع الأطفال (الأفراد تحت سن الثامنة عشرة).
- أي شكل من أشكال الإهانة أو السلوك الاستغلالي أو الحاط من الكرامة.
- أية ممارسة جنسية مقابل المساعدة...
- أي نوع من أنواع سوء السلوك الجنسي تحطم صورة ومصداقية وحياد ووحدة القوات التي تتبع لها.

#### العلاقة بين الذكور والإناث

يتم تشجيع العلاقات الصحية والمهنية بين الذكور والإناث، ولا يسمح بأي علاقة غير أخلاقية بين صفوف القوات.

#### قواعد السلوك

يحظر إتيان أفعال جنسية لأخلاقية أو الاستغلال أو الإساءة البدنية أو النفسية.  
يجب احترام ومراعاة حقوق الإنسان للجميع.

- الطرق التي يمكن من خلالها لأعضاء البرلمان مراقبة إصلاح قطاع الدفاع.
- نصائح حول زيادة توظيف المرأة والإبقاء على عملها.
- أمثلة لكيفية التعامل مع المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إصلاح قطاع الدفاع من جمهورية الكونغو الديمقراطية، استونيا، فيجي، أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا والسويد.

### تحديات وفرص ما بعد النزاع

يعتبر إصلاح الدفاع أحد الجوانب المهمة لعملية الاستقرار ما بعد النزاع. كما أن هناك أولوية ملحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في العديد من الحالات. وحيث أن المرأة بوصفها مشاركة في النزاع وضحية له في آن واحد، فمن المهم التعامل مع احتياجاتها وأدوارها وضمّان مشاركتها بشكل كامل منذ بدء العملية السلمية مروراً بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وانتهاءً بإصلاح القطاع الأمني.

#### فرص دمج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- يساعد توسيع قاعدة التشاور بما في ذلك التشاور مع المنظمات النسائية بشأن الدفاع وإصلاح القطاع الأمني على خلق إجماع وطني حول أولويات الإصلاح.
- يمكن أن يكون «مؤيدو النوع الاجتماعي» من الرجال داخل الجيش وفي مواقع النفوذ الأخرى شركاء أقوياء في التغيير.
- تستفيد عمليات التحري للجيش الوطنية الجديدة من التشاور مع منظمات المرأة والمقاتلات السابقات القادرات في أغلب الأوقات توفير معلومات عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.
- عند إجراء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يتعين إتباع ما يلي:
- إشراك خبراء النوع الاجتماعي في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم.
- تلقي جميع العاملين في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تدريباً خاصاً على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي لتكون لديهم القدرة على تخطيط وتنفيذ وتحديد البرامج بطريقة تتجاوب مع النوع الاجتماعي.
- جمع البيانات المنفصلة على أساس الجنس واستخدامها في وضع صورة واضحة المعالم للمحاربين السابقين والمعولنين والأفراد الآخرين ممن ينتمون إلى الجماعات المسلحة.

- ضمان اشتغال التدريب والتثقيف على الحساسية الثقافية والمسؤولية المدنية وحقوق الإنسان والتجاوب مع النوع الاجتماعي.
- وضع وتعزيز ومراقبة قواعد سلوك أفراد قوات الدفاع التي تحظر كل من التمييز والتحرش والاستغلال والاعتداء الجنسي (أنظر دراسة الحالة ٢).

### إدخال النوع الاجتماعي على المستوى الاقتصادي من إصلاح قطاع الدفاع

- إجراء تقييم مخصصات النوع الاجتماعي في ميزانيات قطاع الدفاع لتعزيز الشفافية والمساءلة والإدارة المالية العامة في قطاع الدفاع (أنظر دراسة الحالة ٢).
- بناء قدرات أعضاء البرلمان والمجتمع المدني لإجراء تقييم مخصصات النوع الاجتماعي في ميزانيات قطاع الدفاع.

### الجدول ٢ أسئلة تطرح كجزء من تقييم مخصصات النوع الاجتماعي في ميزانيات قطاع الدفاع

- هل توفر المخصصات العامة الأمن للمرأة والرجل والفتاة والصبي بشكل متساوي؟
- هل تخصص الميزانية بنود تمويل للمرأة والرجل والفتاة والصبي؟ (مثل تمويل توظيف المزيد من النساء وإجازات الأمومة والأبوة والخدمات الصحية للمرأة والرجل)
- هل تخصص الميزانية بنود للأنشطة والمدخلات والتكاليف المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟ (مثل التوعية على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتدريب على تنمية الإحساس بالنوع الاجتماعي)

### إدخال النوع الاجتماعي على المستوى المجتمعي من إصلاح قطاع الدفاع

- إظهار صورة المرأة داخل قوات الدفاع في وسائل الإعلام لإبراز القيمة المضافة للمرأة في قطاع الدفاع وتغيير نظرة المجتمع لمؤسسات الدفاع.
- الوصول إلى منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية العاملة في مجال المسائل المتعلقة بالسلم والأمن للتعرف على وجهات النظر والمعلومات لتوطيد أوأصر التعاون.

### يضم التقرير الثالث أيضاً:

- نصائح لكيفية إدخال النوع الاجتماعي في عملية إصلاح قطاع الدفاع.

- هل تم تحديد الأهداف والآليات الملائمة لزيادة توظيف المرأة والإبقاء على عملها والنهوض بها داخل مؤسسات قطاع الدفاع بما فيها القوات المسلحة ووزارة الدفاع؟
- هل توجد إجراءات دقيقة - بما فيها قواعد السلوك وآليات المراقبة وإعداد التقارير لمنع جرائم التحرش الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد قوات الدفاع والتجاوب معها ومعاقبة مرتكبيها؟
- هل تم إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في التدريبات التقليدية على جميع مستويات أفراد قوات الدفاع؟ وهل هناك تدريب إلزامي على التوعية بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسي لجميع الأفراد؟ هل يشترك الرجال في تقديم التدريب؟ هل تتوفر الموارد المناسبة للتدريب؟
- هل تحتل حماية المرأة والرجل والفتاة والصبي ضد جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أثناء وبعد النزاع على حد سواء الأولوية في أجندة إصلاح قطاع الدفاع؟
- هل تم إجراء تقييم لمخصصات النوع الاجتماعي في ميزانية قطاع الدفاع؟

- إتاحة المعلومات للمنظمات النسائية حول الجوانب التقنية والإجرائية لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى يمكنها المساعدة في ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار والوعي بحقوقها.
- تبني مبادرات لإلحاق المحاربات السابقات بقوات الدفاع.

## ❗ تساؤلات حول عملية إصلاح الدفاع

- يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عملية إصلاح قطاع الدفاع من أجل زيادة فاعليتها، وتشمل التساؤلات الرئيسية التي تطرح كجزء من عمليات التحديد والمراقبة والتقييم ما يلي:
- هل أجريت مشاورات للتأكد من أن جدول أعمال عملية إصلاح قطاع الدفاع يعكس اهتمامات النساء من جهة والرجال المهمشين من جهة أخرى؟ وهل تم إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات مراجعة الدفاع؟
- هل توجد مبادرات لبناء قدرات النوع الاجتماعي لجهات مراجعة الدفاع وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في مراقبة الدفاع مثل التدريب على النوع الاجتماعي والتوجيهات حول النوع الاجتماعي والمسائل المتعلقة بالأمن؟

## رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره على إصلاح القطاع الأمني

- ١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
- ٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
- ٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
- ٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
- ٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
- ٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
- ٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
- ٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
- ٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
- ١٠- النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
- ١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
- ١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

يمكن الحصول على هذه التقارير ومذكرات التطبيق العملي من المواقع الإلكترونية التالية:  
www.dcaf.ch

قام بإعداد مذكرة التطبيق العملي هذه موجيهو تاكيشيتا (Mugihō Takeshita) من معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة استناداً على التقرير الثالث الذي أعده كلاً من تشيريل هيندركس (Cheryl Hendricks) ولورين هتون (Lauren Hutton) من معهد الدراسات الأمنية.

## معلومات أخرى

### المصادر

Anderlini, S.N. with Conaway, C.P. – *Negotiating the Transition to Democracy and Transforming the Security Sector: The Vital Contributions of South African Women*, 2004.

Committee on Women in the NATO Forces – *CWINF Guidance for NATO Gender Mainstreaming*, 2007.

DPKO – *Gender Resource Package*, 2004.

UN-INSTRAW – *Securing Equality, Engendering Peace: A Guide to Policy and Planning on Women, Peace and Security (UN SCR 1325)*, 2006.

UNIFEM – *Getting it Right, Doing it Right: Gender and Disarmament, Demobilisation and Reintegration*, 2004

### المنظمات

ACCORD – [www.accord.org.za](http://www.accord.org.za)

DCAF – [www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch)

Institute for Security Studies – [www.issafrica.org/](http://www.issafrica.org/)

Siyanda: Mainstreaming Gender Equality – [www.siyanda.org](http://www.siyanda.org)

UN-INSTRAW – [www.un-instraw.org](http://www.un-instraw.org)

## التذييل

- ١ Committee on Women in the NATO Forces and the Women's Research & Education Institute, 'Percentages of Female Soldiers in NATO Countries' Armed Forces'; Committee on Women in the NATO Forces, 'Percentages of Military Service Women in 2006', and 'Hungarian National Report for 2006'.
- ٢ Extract from presentation by Klutsey, E.A. (Col.), on the Code of Conduct of Ghana, presented at the Preparatory Meeting on the Draft West African Code of Conduct for the Armed and Security Forces, 24-26 Oct. 2005.  
[http://www.dcaf.ch/awg/ev\\_accra\\_051024\\_presentation\\_Klutsey.pdf](http://www.dcaf.ch/awg/ev_accra_051024_presentation_Klutsey.pdf)